استخرج كشف حساب عن الفترة من 1 يناير 2006 وحتى 3 الجاري

الحربش: رصيدي في بيت التمويل 22 ألفاً ومدين بـ 81 وإذا ثبت خلاف ذلك فسأستقيل من العمل السياسي برمته

د.جمعان الحربش

حسابي مكشوف بمبلغ 60 ألف دينار تسدد لمدة 7 سنوات بمعدل شهري 968 دينارا تبدأ في 10 يناير 2012 وتنتهي في 10 يناير 2019 «كما انه لا يوجد في حسابات زوجتي إلا راتبها وأبنائي القصر ليست لهم إيداعات

تعهد النائب د.جمعان الحربش بتقديم استقالته من العمل السياسي اذا ثبت خلاف ما ذكره في كشف ذمته المالية الذي عرضه في مجلس الأمة امس، منذ دخوله مجلس الأمة في 2006 حتى تاريخه، والذي يبين انه مدين الى بيت التمويل الكويتي بمبلغ 81 ألف دينار و312 دينارا نتيجة عملية تورق حسب الشريعة الإسلامية.

وقال الحربش في مؤتمر صحافي عقده في مجلس الأمة امس «تقدمت أمس بشكوى في إدارة التحقيقات ضد احد المواقع الإلكترونية المشبوهة، التي تنشط هذه الأيام، والذي ادعى صاحبه انه تمت إحالتي الى النيابة العامة، نتيجة تضخم حساباتي»، مشددا على انها «دعوى كاذبة، فلا تضخم في حساباتي، ولم أحل الى النيابة، ولا يملك البنك إحالتي».

وكشف الحربش عن انه قام باستخراج كشف حساب من بيت التمويل الكويتي، من تاريخ أول دخول له في مجلس الأمة وذلك منذ 1 يناير 2006 حتى 3 أكتوبر 2011، مشيرا الى ان الكشف يبين انه لم يدخل الحساب سوى الراتب الشهري، وأتحدى ايا كان إثبات غير ذلك.

وقال الحربش «الواقع انني مدين الى بيت التمويل، نتيجة عملية تورق إسلامية تمت حسب الطريقة المصرفية الإسلامية بمبلغ 81312 دينارا، تمت بتاريخ 17 اغسطس 2011، وباق في رصيدي من هذه العملية اليوم 22 ألف دينار ونصف، بعد ان سددت التزامات مالية وديونا، وقمت بشراء سيارة لأحد أبنائي».

وأوضح الحربش انه بذلك يكون حسابه مكشوفا بمبلغ 60 ألف دينار، تسدد لمدة 7 سنوات بمعدل شهري 968 دينارا، تبدأ في 10 يناير 2012 وتنتهي في 10 يناير 2019، «كما انه لا يوجد في حسابات زوجتي إلا راتبها، وأبنائي القصر ليست لهم إيداعات، ولا أملك سوى حسابين آخرين، احدهما خاص برخصة تجارية باسمي به مبلغ 10 دنانير، ولم أمارس بهذه الرخصة اي عمل تجاري، وآخر حساب شخصي به 300 دينار».

وتعهد الحربش بأنه في اي وقت يثبت فيه خلاف ما ذكر، سيتقدم بالاستقالة من العمل السياسي، وليس مجلس الأمة فقط.

وأعلن الحربش «انه سيودع الأوراق المتعلقة بحسابه عند سكرتيره في مكتبه بمجلس الأمة لمن يريد الاطلاع عليها من المواطنين، مبديا ترحيبه بمن يريد ذلك».

وأشار الى انه تعرض لحملة تجريح كبيرة طالته وطالت أسرته ووالده رحمة الله عليه، لكنه لم يلتفت إليها وتعامل معها قضائيا، إلا انه لما كان الطعن في الذمة المالية «التي تعتبر اعز ما نملك، اتبعت الاجراءات القانونية وكشفت أمامكم عن ذمتي المالية».

وقال الحربش: ان رسالتي الآن أوجهها الى ادارة التحقيقات، التي عطلت قضية ضرب المواطنين في ديواني لمدة عام كامل، بينما الأمر مختلف مع اللواء الشمالي بحسب قضيته على الأخ النائب وليد الطبطبائي، بأننا لا نقبل هذا التعامل مع القضايا، ولا نقبل ان يتم الطعن في ذمتنا المالية، وننتظر عاما، فقد كشفت ما لدي، وأتوقع استمرار الحملة، لكن خطابي ليس لأذناب السلطة او الحكومة وإنما لكل المواطنين بأن «جمعان الحربش دخل مجلس الأمة نظيفا وسيبقى نظيفا، وأعز ما يملك هو نظافة ذمته المالية، وسيبقى صادقا ممارسا العمل السياسي بنزاهة».

وردا على احد التساؤلات بشأن البنك المركزي قال الحربش: «هناك صراع حادث داخل البنك المركزي بين تيار وطني وتيار توجهه السلطة باتجاه التفتيش على البنكين اللذين قاما بإحالة الحسابات المشبوهة الى النيابة العامة.وقال الحربش ان التيار الوطني في البنك المركزي يريد التفتيش على البنوك التي لم تحل الحسابات المشبوهة الى النيابة العامة، خاصة البنك الذي تسيطر الحكومة على مجلس إدارته، بعد ان تم التلاعب في مشتقاته المالية وتم تعيين مجلس الإدارة فيه.

ووجه رسالة الى محافظ البنك المركزي قال فيها: «إن هذه القضية ستطيح بك آجلا أو عاجلا إن لم تقم بمسؤولياتك، فعليك المحافظة على مهنية البنك المركزي».

..وكشف حساب صادر من بيت التمويل الكويتي للحربش

صور زنكوغرافية من عقد بيع مساومة للنائب د.جمعان الحربش

يترأس وفدا برلمانيا يزور دول البلقان

الخرافي: التعاون الاقتصادي والتجاري بين الكويت وصربيا دون الطموح

الرئيس الخرافي يتبادل هدايا تذكارية مع رئيسة البرلمان الصربي ويبدو جمال الدغيشم

التقى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي الرئيس الصربي بوريس تاديتش وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، حيث أشاد الرئيس الصربي بالعلاقات المتميزة التي تربط الكويت بجمهورية صربيا، داعيا الى بذل المزيد من الجهود لتعزيز هذه العلاقات.

من جانبه، أشاد الخرافي بمتانة العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الصديقين، مبينا ان زيارته والوفد المرافق له تأتي في إطار تعزيز هذه العلاقات.

حضر اللقاء سفيرنا لدى صربيا فوزي الجاسم.

من جانب آخر، أقام سفيرنا لدى صربيا فوزي الجاسم مأدبة غداء على شرف رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي والوفد المرافق له.

وفي هذا السياق أشاد الرئيس الخرافي بالعلاقة التي تربط الكويت بجمهورية صربيا مشيرا الى ان زيارته والوفد المرافق تأتي في إطار تعزيز هذه العلاقة على كل المستويات، لاسيما على الصعيد البرلماني مبينا ان مجلس الأمة الكويتي يؤمن بأن الزيارات المتبادلة من شأنها تقوية روابط الصداقة وتوثيق سبل التعاون بين الدول الصديقة.

وأضاف الخرافي خلال لقائه والوفد المرافق له رئيسة البرلمان الصربي سلافيتا ديانوفيتش ان مجلس الأمة الكويتي يرغب في التنسيق مع المجلس الوطني الصربي في عدد من المواضيع المطروحة على جدول اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المزمع عقده في العاصمة السويسرية (بيرن) في منتصف الشهر الجاري داعيا الى المزيد من التنسيق بين المجلسين في كل القضايا والمواضيع المطروحة في المحافل الدولية بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين.

وبين الخرافي ان مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لم يرتق الى طموح الشعبين الكويتي والصربي، مشيرا الى وجود العديد من مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري التي تستوجب التعاون وزيادة التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين.

وحول موقف الكويت من استقلال كوسوفو بين الخرافي ان الكويت لن تشذ عن مواقف دول مجلس التعاون الخليجي التي اعترفت بكوسوفو مشيرا الى انها ظلت حريصة على ان يسود السلم والأمن المنطقة خاصة ان صربيا وكوسوفو كانتا جزءا من دولة واحدة.

من جانبها اعربت رئيسة البرلمان الصربي سلافيتا ديانوفيتش عن ترحيبها برئيس مجلس الأمة والوفد المرافق له مشيدة بالعلاقات المتميزة التي تربط الكويت بالجمهورية الصربية مضيفة ان بلادها حريصة على توثيق هذه العلاقات وتعزيز التعاون بين البلدين في كل المجالات، كما تريد ان تسهم في تعزيز هذه العلاقات سيما على الصعيد البرلماني، حيث ابدت استعداد المجلس الوطني الصربي للتنسيق مع مجلس الأمة الكويتي في كل القضايا والمواضيع المطروحة على جدول أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي.

وكانت رئيسة البرلمان الصربي سلافينا ديانوفيتش قد أقامت مأدبة عشاء على شرف رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي والوفد المرافق له بمناسبة زيارتهم للجمهورية الصربية.

واشادت ديانوفيتش في كلمة لها خلال المأدبة بالعلاقات الكويتية ـ الصربية معربة عن شكرها لزيارة الوفد الكويتي لبلادها التي ستسهم في تعزيز هذه العلاقات وتدفع التعاون بين البلدين الى مجالات ارحب واكبر.

من جانبه، اعرب الخرافي عن شكره وتقديره لرئيسة البرلمان الصربي على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظي بهما والوفد المرافق له خلال زيارته مشيرا الى ان الكويت حريصة على توثيق العلاقات مع جمهورية صربيا وكل الدول الصديقة للكويت.

وفي ختام المأدبة تم تبادل الهدايا التذكارية، حضر المأدبة عدد من اعضاء البرلمان الصربي وسفير الكويت لدى صربيا فوزي الجاسم واعضاء السفارة.

● موفد مجلس الأمة
محمد السبيعي

العدوة لإنشاء الهيئة العامة لسلامة الغذاء والدواء للحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين

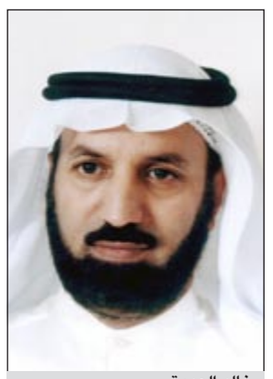
خالد العدوة

قدّم النائب خالد العدوة للأمانة العامة لمجلس الأمة باقتراح بقانون بشأن إنشاء «الهيئة العامة لسلامة الغذاء والدواء» ، وجاءت مواد القانون على النحو التالي:

المادة الأولى: خلال سنة من تاريخ إقرار هذا القانون تنشئ هيئة تحمل مسمى «الهيئة العامة لسلامة الغذاء والدواء» وتهدف وحدها إلى تحقيق متطلبات سلامة الغذاء والدواء وكل ما يتعلق بهما، والرقابة والإشراف على صناعة وتداول الغذاء والدواء، سواء كان منتجا محليا أو مستوردا، وكذلك منع الغش والتدليس فيه وإجراء التفتيش اللازم على الجهات ذات الصلة لضمان ان تكون عمليات الإنتاج والتصنيع والتغليف والحفظ والتخزين والنقل والتسويق لجميع السلع الغذائية، وفق الأسس الصحية السليمة طبقا للمرجعيات الدولية لنظم سلامة الغذاء والدواء بما يكفل الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين.

المادة الثانية : تعنى الهيئة العامة لسلامة الغذاء والدواء أيضا بالرقابة على سلامة الغذاء والدواء في جميع مراحل تداوله وتحديد أولويات الرقابة وظواهر الغش، ومراجعة وضع ضوابط حاكمة لأسلوب سحب العينات والمحافظة عليها لحين إجراء التحليل والتأكد من مصداقية معامل التحاليل وأسلوب أدائها وبعدها الجغرافي عن مواقع سحب العينات فضلا عن مراجعة جميع التشريعات والقرارات التنظيمية الخاصة بسلامة الغذاء والدواء والرقابة عليهما وتكون اهدافها على النحو التالي:

● سلامة وفاعلية الغذاء والدواء للإنسان والحيوان.
● مأمونية المستحضرات الحيوية والكيميائية التكميلية ومستحضرات التجميل والمبيدات.
● سلامة المنتجات الإلكترونية من التأثير على الصحة العامة.
● دقة معايير الأجهزة الطبية والتشخيصية وسلامتها.
● وضع السياسات والإجراءات الواضحة للغذاء والدواء والتخطيط لتحقيق هذه السياسات وتفعيلها.
● إجراء البحوث والدراسات التطبيقية للتعرف على المشكلات الصحية وأسبابها وتحديد آثارها بما في ذلك طرق وتقويم البحوث. فضلا عن وضع قاعدة علمية يستفاد منها في الأغراض التثقيفية والخدمات الاستشارية والبرامج التنفيذية في مجالي الغذاء والدواء.
● المراقبة والإشراف على الإجراءات الخاصة بالتراخيص لمصانع الغذاء والدواء والأجهزة الطبية.
● تبادل المعلومات ونشرها مع الجهات العلمية والقانونية المحلية والعالمية وإعداد قاعدة معلومات عن الغذاء والدواء.

المادة الثالثة: تشكل «الهيئة العامة لسلامة الغذاء والدواء» من مجلس أمناء برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المختصين بشؤون الصناعة والتجارة والخارجية والصحة والإسكان والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والكهرباء والطاقة (يختص برسم السياسات العامة لضمان سلامة الغذاء والدواء).

المادة الرابعة: تنقل اختصاصات جميع الوزارات والجهات والمؤسسات الحكومية المتعلقة بسلامة الغذاء والدواء والرقابة عليهما إلى الهيئة العامة لسلامة الأغذية والدواء بعد إنشائها وإصدار لائحتها الداخلية.

المادة الخامسة: يكون للهيئة العامة لسلامة الغذاء والدواء مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء ليحدد اختصاصات المجلس، ويترأس مجلس الإدارة رئيس متفرغ من ذوي الخبرة باختصاصات الهيئة بدرجة وزير، وممثل عن الوزارات المختصة بشؤون الصناعة والتجارة والخارجية والصحة والإسكان والزراعة وشؤون البيئة وممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن جهاز حماية المستهلك يختاره رئيس الجهاز وممثل عن الغرفة التجارية وثلاثة من ذوي الخبرة يختارهم رئيس مجلس الإدارة.

المادة السادسة: يقوم مجلس إدارة الهيئة العامة لسلامة الأغذية والدواء خلال ثلاثة أشهر من إنشائها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية والأشخاص ذوي الخبرة بوضع اللائحة التنفيذية للهيئة، على ان تباشر الهيئة أعمالها من خلال تلك اللائحة وذلك بعد اعتمادها من مجلس الوزراء.

المادة السابعة: يكون للهيئة العامة لسلامة الغذاء والدواء شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة على ان تدرج ميزانيتها في الميزانيات العامة المتعاقبة للدولة لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها ولتحقيق أنشطتها وأهدافها.

في إطار استعداد وزارة الداخلية بسلطنة عُمان لانتخابات مجلس الشورى للفترة السابعة ٢٠١١ م

يسر سفارة سلطنة عُمان لدى دولة الكويت أن تُعلن

للمواطنين العُمانيين المقيمين بدولة الكويت الشقيقة والمقيدين بالسجل الانتخابي

عن فتح مركز الانتخاب لديها يوم السبت الموافق ٨ أكتوبر ٢٠١١م

ابتداء من الساعة الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساءً
في مقر السفارة الكائن بمنطقة العديلية
قطعة (٣) شارع عيسى عبدالرحمن العسعوسي - فيلا (٢٥)

فعلى الناخبين العُمانيين المقيمين والدارسين ممن قاموا بتثبيت النظام الإلكتروني لإثبات حضور الناخب يوم التصويت في بطاقاتهم الشخصية وحددوا المقر الانتخابي فيها ... التواجد في مقر السفارة في التاريخ واليوم والتوقيت المحدد أعلاه مصطحبين معهم بطاقاتهم الشخصية للمشاركة في الانتخابات.

والله ولي التوفيق